العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي

م.د زينب محمد صالح كلية التربية للبنات جامعة بغداد

مقدمة:

العدالة الانتقالية هي عملية قضائية بحته بما تتضمنه من أجرءات متكاملة تبدأ بالتحقيق وتنتهي بإصدار الإحكام القضائية وتنفيذها وفق اطر ومؤسسات قانونية محددة ، وهي تهدف بذلك إلى تحقيق العدل وإنصاف الضحايا بكل سبل ووسائل الإنصاف القانونية وفي مقدمتها القصاص ، إنزال العقوبة العادلة بحق المجرمين وحسب ما تنص عليه القوانين ومنع الانتهاكات والجرائم مستقبلا. _ أما المصالحة الوطنية فهي عمل اجتماعي، ديني ، أخلاقي وسياسي بالمقام الأول ، كما أنها تنظر إلى المستقبل بعكس العدالة الانتقالية التي تنظر إلى فترة الماضي وهي تكون محددة بتلك الحقبة الزمنية ،لذا نلاحظ هناك علاقة متداخلة بين الموضوعين ، إذ إن العدالة الانتقالية جزءاً لا يتجزأ من المصالحة الوطنية وهي أيضاً إي (العدالة الاجتماعية) وهي عاملاً مهما لنجاح وتثبيت المصالحة الوطنية في أي مجتمع .

ومما لاشك فيه إن تناولنا لموضوع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية نريد من خلاله تسليط الضوء على المجتمع العراقي بعد عام 2003 وماقبلها ولأن كل مجتمع غير ديمقراطي واستبدادي لاسيما الذي عاشه العراق قبل عام (2003) لابد إن يتنج عنه صور مختلفة من انتهاكات لحقوق الإنسان العراقي ، ومن اجل تحقيق مايسمى بالديمقراطية بعد عام (2003) لايمكن التقدم بتحقيق انتقال ديمقراطي ما لم تتم معالجة ملفات الماضي العنيف المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان العراقي إلى تطبيق مايسمى بـــالعدالة الانتقالية،ولتطبيق مبدأ العدالة الانتقالية في العراق ، لابد من الالتفات إلى قضية مهمة هي" المصالحة الوطنية "بين مكونات الشعب العراقي كافة إذا ما أيقنا أنها تركة ثقيلة بدأت قبل عام (2003) وانتقلت إلى مابعدها. إذ أن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العراق تحتاج إلى آليات لتطبيقهما وهذا لا يأتي اعتباطا إذ يتطلب منا استقراء الواقع وقراءته قراءة صحيحة لكي نتجاوز بالفعل مايحدث في المرحلة الراهنه لاسيما مايحصل داخل الربيع العربي وتاثيراته على العراق ،فالأمر يحتم علينا:

أولا : أن نضع أسسا قوية للعدالة الانتقالية وفق مبدأ الديمقراطية في العراق.

ثانيا : أن نضع أسسا علمية وموضوعية للمصالحة الوطنية بين مكونات المجتمع العراقي.

ومما تقدم سوف يتضمن بحثنا المحاور الاتية:

أولا : العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية (مقاربة اصطلاحية وقراءة سسيوتاريخية)

ثانيا : العدالة الانتقالية في العراق. اجراء ام تحقيق ؟

ثالثا : المصالحة الوطنية في العراق. شعار ام تنفيذ ؟

رابعا : آليات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العراق.

خامسا : النتائج والتوصيات والمقترحات.

سادسا : المصادر.

اولاً:العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية (مقاربة اصطلاحية وقراءة سسيوتأريخية)

ان العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لهما مصطلحاتهما الخاصة بهما وهذه المقاربة تأتي من التداخل المفاهيمي بينهما:

ان مفهوم العدالة الانتقالية يعني :الاستجابه للانتهاكات المنهجية او الواسعة النطاق لحقوق الانسان .بهدف تحقيق الاعتراف بمعاناة الضحايا من انتهاكات .وتعزيز امكانية تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية .اي انها تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في اعقاب فترة من انتشار انتهاكات وبشكل واسع لحقوق الانسان .سواء حدث ذالك "اي التحولات "فجأة او على مدى عقود طويلة [1]. وبمعنى اخر ايضاً،ان مفهوم العدالة الانتقالية يرتبط بين مصطلحين هما "العدالة و الانتقال " بحيث يعنيان تحقيق العدالة اثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها اي دولة أو اي مجتمع[2] .

ويمكن التعرف على مصطلح العدالة الانتقالية ومقاربته مع المصالحة الوطنية كما يأتي:

بما مر ذكره يمكن القول ان العدالة الانتقلية هي :ادارة عملية التحول الذي تمر به الدولة والمجتمع من وضع سياسي يتسم بالقمع والاستبداد وانتهاك حقوق الانسان ، الى وضع سياسي جديد يقوم على العدل والحرية واحترام حقوق الانسان من خلال استخدام مجموعة من الوسائل السياسية والقانونية و المالية و الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة للتحول من نظام قمعي استبدادي الى نظام يقوم على العدل والحرية والمساواة
وتكافؤ الفرص وهو ماينطبق على حالة العراق ؟

كما أن العدالة الانتقالية بطبيعتها هي عملية قضائية بحته تبدأ بالتحقيق وتنتهي بإصدار الاحكام القضائية وتنفيذها وفق امر مؤسسات قانونية محددة .

اما هدف العدالة الانتقالية:فهو تحقيق العدل وانصاف الضحايا بكل وسائل الانصاف القانونية وعلى رأسها الاقتصاص وانزال العقاب العادل بحق المجرمين حسب ماتنص عليه القوانين لوضع حد للانتهاكات والجرائم مستقبلاً.

و المصالحة الوطنية بطبيعتها عمل ديني وسياسي واخلاقي بالدرجه الاولى بمعنى اخر ان المصالحة الوطنية هي :الجهود الرامية الى ارساء السلام والثقه و الوطنية بين افراد المجتمع.

أما القراءة السسيوتاريخية للعدالة الانتقالية فأنها قد مرت بثلاث فترات تطبيقية هي[3] :

الفترة الاولى:

جاءت في اعقاب الحرب العالمية الثاتية مباشرة .وتمثلت بشكل اساسي في محاكمة "نور مبرج" وقد تمحورة العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها ،وتمثلت اهم ميكانزمات عملها في اتفاقية الابادة الجماعية التي تم اقرارها .وارسساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الانسان باسم الاستجابة للاوامر في هذه الفترة وهنا شكل مرتكبو انتهاك حقوق الانسان مركز الاهتمام في مساع تحقيق العدالة .

الفترة الثانية

اثناء الحرب الباردة جَمدت جهود تحقيق العدالة الانتقالية واستمر ذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول اوربا الشرقية والمانيا وتشكيسلوفاكيا. وفي هذة الفترة تم تطبيق مفهوم ((مسيس))وذاطابع محلي او وطني من العدالة الاجتماعية ارتبطو بالهياكل الرسمية للدولة وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت اليات اخرى مثل لجان الحققية ،والتعويضات ،اي انه خلال هذه الفترة برزت تجربة لجان الحقيقة في الارجنتين وعدد من دول امريكا اللاتينية وجنوب افريقيا .

واستمر تطور مفهوم العدالة الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في امريكا اللاتينية ،جنوب افريقيا بعد نظام "الأبارتهايد" وبعض الدول الافريقية ودول شرق ووسط اوربا في اعقاب الحرب الباردة وكان هناك توافق دولي على الحاجة لأجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان الماضية ،وهذا ماتزامن مع احتراف اهداف الدول المانحة التي تطلبت تطبيقاً محكماً لحكم القانونية بما يسمح بالتنمية الاقتصادية .

الفترة الثالثة

بدأت بعد اثناء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة عام 1993 وتعد بداية لمشهد سياسي جديد للعدالة الانتقالية بعد الفترتين السابقتين للعدالة الانتقالية المار ذكرها إذ ان

تكرار النزاعات ادى الى تكرار حالات تطبيق العدالة الانتقالية ،كما ارتفعت الاصوات المنادية بالحد من الاخذ بمبدأ الحصانة ليصبح ليصبح الاستثناء وليس القاعدة .

وفي هذا السياق أنشأت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في عام 1944،ثم في عام 1998 تم تم اقرار النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية،وقد اثرت هذه التطورات في الكثير من اتفاقيات السلام التي عقدت بعد ذالك ،والتي اشارت الى المحاكمات الدولية بأعتبارات جزءا من عملية التسوية السلمية ،من ذالك اتفاقية "اروشا " المتعلقة "ببروندي" ،واتفاقية "ليناس ماركوسيس " الخاصة بساحل العاج .وفي هذه المرحلة ،التي لاتزال مستمرة حتى الآن تتم الاحالة الى القانون الدولي الانساني والانسان الدولي لحقوق الانسان ،فضلاً عن العودة لاستلهام نموذج محاكمات "نور مبرج "،لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ عام 2004 واقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ،اذ تحال جميع القضايا المتعلقة بإنتهاكات حقوق الانسان الى القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان ،ولاستمرار العمل بالمحاكمات الدولية لابد من العمل بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان والمحكمة الدولية الخاصة بدارفور .

ثانياً:العدالة الانتقالية اجراء ام تحقيق؟(التجربة العراقية انموذجاً)

تعني العدالة الانتقالية تحقيق العدالة خلال المرحلة الانتقالية التي يمر بها مجتمع من المجتمعات،بمعنى آخر ان هذا المفهوم يشير الى المجتمعات التي تمتلك ارثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الانسان والابادة الجماعية او اشكال اخرى من الانتهاكات مثل "الجرائم ضد الانسانية- او الحرب الاهلية وذلك من أجل بناء مجتمع اكثر ديمقراطية لمستقبل آمن [4]،ومن خلال هذا المفهوم يمكن ادراك عدد من المصطلحات التي تدخل ضمنه مثل"اعادة البناء الاجتماعي-المصالحة الوطنية-تأسيس لجان التحقيق-تعويض الضحايا-اصلاح مؤسسات الدولة.

ويرتبط مفهوم العدالة بالأساس بين مصطلحين هما "العدالة والانتقال"ولكن المعنى الدلالي الادق هو "تحقيق العدالة"- لذا من خلال هذا تسعى "العدالة الانتقالية" الى ايجاد حلول للانتهاكات المنهجية او الواسعة النطاق لحقوق الانسان،والى الاعتراف بما عاناه الضحايا من انتهاكات وتعزيز امكانية تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية [5]،وليست العدالة الانتقالية شكلاً خاصاً من اشكال العدالة فقط،بل هي تكيف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في اعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الانسان،فضلاً عن ذلك فأن العدالة الاجتماعية تعد ادارة لعملية التحول الذي تمر به الدولة او المجتمع من وضع سياسي يتسم بأنتهاكات حقوق الانسان،الى وضع سياسي جديد يقوم على العدل والحرية وأحترام حقوق الانسان من خلال استخدام مجموعة من الاجراءات لتحقيقها وهذه الاجراءات قد تكون سياسية او قانونية او مالية او اجتماعية خلال فترة زمنية محددة والمثال على ذلك:

1 - الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح الى حالة السلم.
2 - الانتقال من حكم سياسي تسلطي الى حكم ديمقراطي.

ان العدالة الانتقالية كأجراء تعني توطيد مصداقية النظام القضائي على نحو سليم اي أنها تحتاج الى اجراء تطبيق ثقافة المسائلة مكان ثقافة الافلات من العقاب التي سمحت بأرتكاب الانتهاكات،وهذا يعطي احساساً للضحايا بالأمان ويعطي انذار لمن يفكرون في انتهاكات حقوق الانسان مستقبلاً[6]،بمعنى آخر ان تعطي قدراً من الانصاف للذين يعانون من الانتهاكات،وتساعد ايضاً على كبح الميل الى ممارسة العدالة الاهلية"أي ان يقتص الناس بأنفسهم لأنفسهم"

لما مر ذكره يتضح لنا ان هدفنا هو تحقيق العدالة الانتقالية من خلال اجراءات العدالة التي تعد بمثابة منهج مبرمج لها وهي تكمن في الأتي[7]:

1 - الدعاوى الجنائية:
تشمل اجراء تحقيقات قضائية مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان،وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على "الرؤوس الكبيرة"اي المشتبه فيهم الذين يعتقد انهم يتحملون القدر الاكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسمية او المنهجية.
2 - لجان الحقيقة:
الغرض الرئيسي من لجان التحري هذه هو اجراء تحقيقات بشأن الفترات الرئيسية للانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب،واصدار تقارير عنها،وكثيراً ما تكون هذه اللجان هيئات رسمية تتقدم بتوصيات لمعالجة تلك الانتهاكات،ومنع تكرارها في المستقبل.
3 - برامج التعويض او جبر الضرر:
وهي مبادرات تدعمها الدولة ،وتسهم في جبر الاضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي ،وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا،وقد تشمل هذه التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية.
4 - اصلاح أجهزة الامن:
تستهدف هذه الجهود تحويل المؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية ،وغيرها من مؤسسات الدولة المتعلقة بها،من أدوات للقمع والفساد الى أدوات نزيهة لخدمة الجمهور.
5 - جهود تخليد الذكرى:
وتشمل المتاحف والنصب التذكارية التي تحفظ الذكرى العامة للضحايا،وترفع مستوى الوعي الاخلاقي بشأن جرائم الماضي،وذلك بهدف ارساء حرز منيع يحول دون تكرارها في المستقبل.

ولنجاح التجربة العراقية لابد لنا من اجل تحقيق الاجراءات أعلاه فنحن بحاجة الى وقفة أهمها تخليص البلاد من العنف والارهاب والطائفية في أطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

لأنتهاكات الماضي وانتهاكات الحاضر،الامر الذي يستوجب اطار حقوقي وأنساني شامل ،بعيداً عن الانتقام والمصالح الانانية العنيفة.

وقد يعتقد البعض ان وصفة العدالة الانتقالية لوحدها تكون شافيه لأصلاح الاوضاع وأعادة الحقوق وأنتهاج سبيل التطور الديمقراطي،لكن باعتقادنا ان هذا الاعتقاد غير واقعي ان لم يترافق معه اعتبار العدالة الانتقالية مساراً متواصلاً لتحقيق المصالحة الوطنية والسلم الاهلي والمجتمعي والقضاء على بؤر التوتر والارهاب والعنف والطائفية.وصولاً الى انجاز مهمات الاصلاح المؤسسي والتحول الديمقراطي.

ومن هنا نستطيع القول انه لا يمكن الاستغناء عن مبدئي العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية للوصول الى التحول الديمقراطي،اي بمعنى آخر لابد ان نختار طريق العدالة الانتقالية وصولاً الى التحول الديمقراطي وان يكون هذا عبر "المصالحة الوطنية" ،وهذا يتطلب ارساء ارادة سياسية لا سيما من السلطة اضافة الى المشتغلين بالسياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

إذن اذا ما أردنا ان نجعل العدالة الانتقالية في العراق اداة تحقيق لابد من جعلها مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان ليكشف حقيقتها ومحاسبة المسئولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم التكرار والانتقال من خانة الاستبداد الى وضع ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان.

ثالثاً:المصالحة الوطنية في العراق شعار أم تنفيذ؟

الحق ان العدالة الانتقالية ذات صلة وثيقة بالمصالحة الوطنية وان المصالحة الوطنية كأحد مكونات منظومة العدالة الانتقالية شكل في حد ذاتها أهم اهدافها .اذ انه من المستقر ان المصالحة الوطنية من اهم مفردات اي تسوية سياسية .وان عدم تحقسقها قد يفشل هذه التسوية برمتها .وهناك العديد من الدول التي ترطزت في المراحل الانتقالية على الية المصالحة لاعادة تحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع .ولعل تجربة جنوب افريقيا انها اعتمدت على الية خاصة لبلوغ المصالحة الوطنية تقدم على اساس اقرار المسؤول بما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات امام هيئة معرفة الحقيقة كشرط للحصول على العفو بلوغا للمصالحة الوطنية بغرض تحقيق العدالة التصالحية وليس العدالة العقابية او الانتقامية ،بل ان بعض نظم العدالة الانتقالية تسعى لتحقيق مفهوم العدالة التصالحية . اذا ارتضيت بهذا التوجه كافة اطياف المجتمع ، خاصة التي عانت التهميش او كانت محلا للانتهاكات الجسمية لحقوق الانسان[8] .

كما ان الاساس المنطقي والقانوني لتحقيق التوافق الوطني ودعم المصالحة بين مكونات الشعب لابد ان يكون من خلال محاسبة المخطئين في الوطن الذين اهدروا القانون والدستور وجاروا على حقوق العراقين .ثم تقرير التعويض العادل لضحايا تلك الانتهاكات التي اصابت

الكثير من العراقيين بفقدان حريتهم ومصادر رزقهم بل وحتى حياتهم[9].

ان المصالحة الوطنية لابد ان تقوم على اساس قانون للعدالة الانتقالية يعترف بحقوق المتضررين ويعيد الثقة في مسيرة التحول الديمقراطي فضلاً عن ذلك ان المصالحة الوطنية في العراق لاتعني نسيان الماضي وطي صفحته بشكل كامل .ولايمكن تحقيقها الا من خلال تحقيق المسؤولية الجنائية والمدنية كما ارتكب من افعال بحق الانسانية في الماضي ،والاعتراف بمعاناة الضحايا وادانة جميع الانتهاكات ولغرض تحقيق المصالحة في العراق ونجاحها وان لا تبقى شعاراً لابد من التعهد بالتسامح والتنوع وكذلك رفض اي نوع من انواع العنف كأداة للشرعية السياسية في الدولة العراقية والعمل على اعتماد الوسائل السلمية لحل الخلافات الداخلية وبذلك فأن تحقيق المصالحة يمكن ان يؤدي الى الحفاظ على الاف الارواح اذ ان تقبل فكرة التعامل مع الماضي بهذه الطريقة سيؤدي الى حماية حقوق الانسان.

فضلاً عن ذلك ان ازمة العدالة في العراق تأتي من ضعف استقلال القضاء بصورة صحيحة فضلا بقية الاجهزة التنفيذية الى مسميات معينة.مما ادى الى تأكل الثقة في القضاءالمحلي(الوطني)بفعل عدم التوافق بين الكتل والاحزاب المحلية او ما تسمى (بالتقسيمات الداخلية) يضاف الى ذلك غياب ارادة تسوية للملفات الماضي .

ان المصالحة الوطنية في العراق لابد ان تتبنى وسائل العدالة الدولية التي تعد تطور بشري وانتاج حضاري مشترك وليست انتاجا غربيا وهنا لابد من تعزيز تلك الوسائل ولكن باعتقادنا لايمكن ان تكون بديلا عن اليات المصالحة الوطنية او التي قد يسميها البعض "الاليات الوطنية للعدالة " والتي تعد العدالة الانتقالية احد تجلياتها [10].

اذن المصالحة الوطنية تدعم الديمقراطية من خلال اقامة علاقات التعاون اللازمة لوصفها موضع التنفيذ بنجاح واذا ما اردنا ان نذهب للتطبيق او التنفيذ وان لاتبقى شعارات مكتوبة على ورق فقط يجب علينا ما يأتي[11]:

1 - ان نعتمدها للتوافق الوطني على اساس اقامة علاقة بين الاطراف السياسية والمجتمعية العراقية قائمة على مبدأ التسامح والعدل .
2 - أزالة اثار صراعات الماضي ،من خلال مجموعة من اجراءات تنفذ على ارض الواقع مستمدة من القوانين المنصوص عليها من اجل تحقيق الامن والسلام والمصالحة بين افراد المجتمع .
3 - ان المصالحة الوطنية لاتنفع العدالة الانتقالية بشئ ان لم تكن هناك جهود رامية الى ارساء الثقة لاسيما الثقة الوطنية بين الخصوم القدامى في سياق العدالة والمحاسبة القانونية.

إذاً المصالحة الوطنية عندما تدخل حيز التنفيذ تعد أمراً ضرورياً لما يأتي:

1 - التطلع لغد أفضل خاصة بعد تقديم كل من تلطخت يداه بدماء العراقيين او نهب المال العام .

2 - التغاضي عن بعض الاعمال والافعال لاسيما البسيطة منها.
3 - تطوى صفحة الماضي والنظر الى المستقبل من خلال مؤتمر وطني يدعى له كافة فئات الشعب ولايستثنى منه أحد ولا يقتصر على كتل سياسية معينة همها تحقيق مصالحها ومنافعها الشخصية كما سيؤدي الى تنفيذ مصالحة وطنية وليس شعاراتيه؟

ومن ما مر ذكره اذا أراد السياسين جعل المصالحة الوطنية اداة تنفيذ علينا أن لا ننظر اليها على انها نسيان الماضي وطي صفحته بشكل كامل،ولايمكن ايضاً تحقيقها الا من خلال تحقيق المسائلة الجنائية والمدنية لما ارتكب من أفعال بحق الانسانية في الماضي،والاعتراف بمعاناة الضحايا وأدانة جميع الانتهاكات ولغرض تحقيق المصالحة ونجاحها لابد من التعهد بالتعددية و التسامح وأحترام التنوع وكذلك رفض اي نوع من أنواع العنف كأداة للشرعية السياسية في الدولة،والعمل على اعتماد الوسائل السلمية لحل الخلافات الداخلية،وبذلك فأن تحقيق المصالحة يمكن ان يؤدي الى الحفاظ على الآف الارواح.أذ انه تقبل فكرة التعامل مع الماضي بهذه الطريقة سيؤدي الى حماية حقوق الانسان.

رابعاً: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في العراق:

ان تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لايمكن ان تتم بصفة عشوائية بل من خلال اتباع اليات تتلائم مع القوانين والقيم والمعايير الدولية السائدة وهذه الاليات كما ياتي :

1 . آلية اتباع قواعد العدل الدولية : وهذه الالية تستلزم تطبيق المعايير الدولية لاسيما المتعلقه بالعدل والانصاف لانه عادة ماتعاني الدول التي تمر بمرحلة انتقاليه حالة سيولة قانونية (خاصة بعد الغاء او سقوط دستور النظام القديم)[12].

2. آلية دعم الخصوصية الوطنية : آلية دعم المفوضيات الوطنية لانه من مراعاتها لاسيما مايتعلق ب (الثقافه ، القيم السائده) على سبيل المثال يعد الدين احد اهم المكونات السائدة للشخصية اذ انه جوهر الدين يوحد الناس ولايفرقهم وانما قد تفرقهم الاهواء السياسية المتعددة أذ ان اعتماد الية لدعم المفوضية الاسلامية ترنو الى الصلح والمصالحة وفقا للفكره الاسلامية المتمثلة (في اصلاح ذات اليمين)[13].

3.آلية مراعاة الاوضاع السياسية : الوضع السياسي في العراق يحتاج الى آلية للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وهذه الالية يعتمد بها الى حد كبير على النظام السياسي الحاكم في المرحلة الانتقالية،وهنا نحتاج الى التوفيق لهذه المهمه لما يتم اختياره من اليات العدالة الانتقالية والاوضاع السياسية القائمة لانها عادة تتم في اجواء غير مستقره مما يؤثر على تطبيق اليات المصالحة الوطنية عن طريق النظام السياسي القائم او الجديد لذا على

الذين بايديهم زمام الامور الا يتم اختيار اليات تزيد الامر سوء وهنا يجب التشاور مع كافة فئات وشرائح المجتمع او من خلال من يمثلهم في البرلمان لتحقيق المصالحة الوطنية [14].

1. الية تعويض الضحايا والحفاظ على مصالحهم : ان الضحايا المقصودين هنا هم ليس فقط المجني عليهم بل ان الامر يشمل اسرهم لذا يتعين على المشرع الوطني التدخل لوضع آليات قانونية لتعويض ضحايا الجرائم الجسمية لأن عدم جبر اضرار الضحايا قد يؤدي الى المزيد من التوتر والاحتقان في المجتمع [15].

2. الية اصلاح منظومة العدالة الجنائية : ان التقدم الحاصل في فقه القانون الجنائي الدولي يجب مواكبته فضلا عن انه يواكب تطور في معالجة التشريعات الداخلية للقواعد الجنائية الدولية لما لذلك من كبير الاثر على اثراء التشريعات الوطنية على نحو يمكنها من التعامل مع قواعد القانون الجنائي [16]،وهنا يتم العمل بهذه الالية لاصلاح منظومة العدالة الجنائية من خلال لمة كبار المسؤوليين عندما يثبت تورطهم بأدلة مباشرة او غير مباشرة وذلك وفقا لاحكام المسؤولية كما تثبت مسؤولية القائد او الرئيس في هذه الحالة بمجرد علمه بارتكاب جرائم جسيمة من المدنيين دون تدخل منه لمنعها او وقفها او محاسبة المسؤولين عنها بمعنى اخر يجب على المشرع تطوير منظومة العدالة الجنائية وفقا لاستراتيجية وطنية تضمن تحديثها وفقا لاعلى المعايير الدولية السارية .

3 . الية تدعيم السلطة القضائية وضمان الاستقلال القضائي لكي تحقق العدالة والمصالحة الوطنية اهدافها يجب ذلك عن طريق قضاء مستقل ومحايد في اطار من المشروعية وسيادة القانون بما يعيد ثقة المجتمع باجهزة الدولة وقدرتها على تنفيذ القانون ان استقلال القضاء ليس من أحد ايا كان وانما هو ركيزة اساسية من ركائز المبادىء الدستورية العامة والقواعد الدولية الراسخة والقيم السائده في المجتمع لاسيما في المصالحة الوطنية مما لايشكل خطرا في التعدي على القضاء او استهداف المحاكم بالتدخل في شؤونها واستمالتها الى جهة معينة مما يعيقها عن اداء دورها او التاثير في قضائها مما جعل المحاكم العراقية بحاجة الى انشاء شرطة قضائية تحمي دور العدالة وتعمل على تنفيذ قرارات واحكام القضاء حتى لاتفلت شؤون القضاء من ايدي اصحابها وانه لايفتح المجال امام باب التشكيك بنزاهة القضاء[17] .

4 . آلية ترسيخ سيادة القانون ومبادئه : أن آلية ترسيخ مبادىء سيادة القانون يعد دعامة اساسية في بناء المرحلة الانتقالية من الصراع الى الاستقرار ومن الاستبداد الى الديمقراطية وهنا نستطيع القول ان العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وسيادة القاون يصبان في مصب واحد [18]،ويمكن تطبيق هذه الآلية في سن قوانين معبرة عن حاجات المجتمع وحقوقه الاساسية كأن تضمن حق المواطن في العدالة وتطبيق القانون على كافة افراد المجتمع بحيادية من خلال القضاء والقضاة المستقلين بالاضافة الى ذلك ايجاد

مؤسسات وطنية مستقله لحقوق الانسان وسلطة تنفيذيه محددة الصلاحيات،فضلا عن الاخذ بنظر الاعتبار اننا دولة اسلامية يتضح بلا عناء ان الشريعة الاسلامية بمصادرها المختلفة تحوى على مبادىء كافية لتعزيز سيادة القانون .

5. آلية معالجة الانقسامات بين مكونات المجتمع : وهي الالية المعنية بالتوافق الوطني والذي يأتي من خلال المصالحة الوطنية بين كافة اطياف المجتمع العراقي وهذا لايأتي الا من خلال الحوار الوطني اللذي يأخذ نصب عينيه معالجة الانقسامات التي تحصل وهي بلاشك فعل فاعل وليس بالضرورة يكون من داخل المجتمع وهنا لابد من وضع التدابير اللازمة لتخلص منها لاسيما الابتعاد عن ثقافة الثأر والانتقام مما لايتيح المجال ان تستخدم العداله الانتقالية الى عداله انتقامية[19] .

6. الية وضع اطار مؤسسي للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية : ان وضع اليه لاصدار تشريع جامع شامل بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يجنب المجتمع من الوقوع في مشكلات وانقسامات قد تترتب عليه مزيد من التداعيات السلبية والمؤثره بين اطياف المجتمع[20]،وان هذا الاطار المؤسسي يستلزم وجود تشريع وطني متكامل يحدد اليات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية منها وضع لجان وهيئات تخصصيه لاسيما القضائية منها وغير القضائية تتصف بالشرعية ومن اهم سمات هذا التشريع انه يوفر اجراءات جنائية فاعلة كما انه يوفر الية تتماشى مع المعايير الدولية مما يحقق عدالة انتقالية ومصالحة وطنية تشعر المجتمع بعدالة الاجحراءات القانونية .

خامساً:النتائج والتوصيات والمقترحات

النتائج :

1 - يجب ان تتخلى جميع القوى عن الشروط المسبقة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
2 - ان تكون القوى الممثلة تحمل أفكاراً تستبعد فيها انواع الاكراه والقسر ويكون التمثيل للأفكار والرؤى الوطنية العامة.
3 - ازالة مظاهر التسلح العسكري وحل المليشيات التي شكلت خرقاً لأصول الحوار السلمي الوطني.
4 - انه يتم ضبط الاوضاع الامنية ومنع ازهاق الارواح بأي شكل من أشكال العنف.
5 - ان يجري الحوار الوطني بين مكونات الطيف العراقي من دون استثناء ومن دون تميز ،ويكون مبدأ المساواة التامة بين الجميع.
6 - ان تستوي اطراف الحوار لا كبير ولا صغير الا بمقدار ما يقدم من شروط عراقيته وانتماء افكاره للوطن والشعب.

7 - ان يستعيد كل عراقي فرصته وأن يأخذ دوره بدعم مؤسسات الدولة.
8 - ان تتصدى الدولة ومؤسساتها لمهمة المصالحة الوطنية وتفرد لها ميزانيتها التي تبدأ مشوار التنفيذ للعدالة الانتقالية

التوصيات :

1- اعتماد شرعية الدستور القانونية لحل المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

2-اصدار عفو عام من المعتقلين وتشكيل لجان لاطلاق سراح الابرياء.

3-منع انتهاكات حقوق الانسان ومعاقبة المسؤولين عن ذلك.

4-اعتماد خطاب سياسي عقلاني من جانب الكتل السياسية كافة لتثبيت المصالحة الوطنية.

5-حل مشاكل موظف الدوائر المنحلة بشكل نهائي.

6-تفعيل القوانين الخاصة بمساندة ضحايا النظام السابق وتعويضهم لتحسين اوضاعهم المعيشية والخدمية بما يتناسب وتضحياتهم.

7-تعويض المتضررين من العمليات الارهابية والعنف.

8-تفعيل دور القضاء بما يتلائم وعملهم في تطبيق القوانين لاسيما لرموز النظام السابق الذي اخطأ بحق ابناء الشعب العراقي.

المقترحات :

ان يقوم المهتمين بالقانون والاجتماع السياسي بدراسة ميدانية حول العلاقة بين العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لاسيما طلبة الدراسات العليا في العراق للوصول الى نتائج أكثر واقعية مستقاه من الميدان

المصادر :

1 -د.عبد الحسين شعبان "العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا"مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،ص 26 ،2008.
2 -المصدر نفسه ،ص 27.

3 -العدالة الانتقالية والتحول السياسي،مركز القاهرة للدراسات وحقوق الانسان http://www.alitthad.com/paper.php
4 -د.رضوان زيادة"العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" منشورات دار العالم العربي ،ص 33،دمشق 2010.
5 -المصدر نفسة ص 34.
6 -عادل ماجد "العدالة الانتقالية والادارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات http://digital.ahram.org/articles.aspx
7 - المصدر نفسه
8 -مسودة مشروع القانون الاساس المتعلق بضبط اسس العدالة الانتقالية ومجال اختصاصها 2010.
9 -المصدر نفسه.
10 - محمد يحيى الشعبي"العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" www.schr.sy.org

11 - علاء الدين رشوان-العدالة الانتقالية-المركز السوري لحقوق الانسان 2013،ص 21.
12 - المصدر نفسه ص22.
13 - عادل ماجد "العدالة الانتقالية والادارة الناجحة"مصدر سابق ،ص37.
14 - المصدر نفسه ص18.
15 - رضوان زيادة ومعتز الفجيري"العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"صحيفة الحياة 2007.
16 - المصدر نفسه.
17 - http://anewlibya.com/zz
18 - عبد الحسين شعبان "العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا" مصدر سابق.
19 - http://syrianvoices.wordpresss.com
20 - العدالة الانتقالية والتلاحم بين الادارة السياسية للدولة والارادة الشعبية لمجتمع

http://digital.ahram.org.edlarticles.aspx?serial